National bank of Iraq
المصرف الأهلي العراقي

هيئة الأوراق المالية / الوارد
العدد/
التاريخ ٢٠٢١/٥/٣١

العدد: مالية / 16 / 4009
التاريخ: 2021/5/30

الى / هيئة الاوراق المالية

م / البيانات المالية كما في 2021/3/31

تحية طيبة وبعد..
نرفق لكم طياً القوائم المالية المرحلية الموجزة كما في (2021/3/31) وحسب معايير المحاسبة الدولية .
التقدير...

ماهر عزت عوالي
رئيس الادارة المالية

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض

المصرف الاهلي العراقي
شركة مساهمة خاصة
بغداد

- نسخة منه الى / سوق العراق للأوراق المالية

المصـــرف الأهلـــي العراقـــي

(شركة مساهمة خاصة) ــ بغداد

تقرير مراقبي الحسابات المرحلي

والبيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)

مع الإيضاحات التابعة لها

للفترة من ١/كانون الثاني /٢٠٢١ و لغاية ٣١/آذار/٢٠٢١

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي

المصرف الأهلي العراقي
(شركة مساهمة خاصة) - بغداد
تقرير مراقبي الحسابات المرحلي
والبيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة (غير مدققة)
مع الإيضاحات التابعة لها
للفترة من ١/كانون الثاني/٢٠٢١ ولغاية ٣١/آذار/٢٠٢١

المحتويات

أولاً:	تقرير مراقبي الحسابات	
ثانياً:	البيانات المالية	رقم البيان
	❖ بيان المركز المالي	(أ)
	❖ بيان الدخل	(ب)
	❖ بيان الدخل الشامل	(جـ)
	❖ بيان التغير في حقوق الملكية	(د)
	❖ بيان التدفقات النقدية	(هـ)
		رقم الصفحة
ثالثاً:	إيضاحات حول البيانات المالية	(٦-٥٥)

حضرات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

تقرير المراجعة

المقدمة

لقد راجعنا البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) كما في٣١/آذار/٢٠٢١ والتي تتكون من قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة الموجزة كما في ٣١/ آذار/٢٠٢١ وقائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة وقائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة الموجزة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة الموجزة وقائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة للفترة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حولها. ان مجلس الإدارة مسؤول عن اعداد وعرض هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة المختصرة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) (التقارير المالية المرحلية). ان مسؤوليتنا هي التوصل الى استنتاج حول هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة استناداً الى مراجعتنا.

مجال المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي المتعلق بعمليات المراجعة ٢٤١٠ " مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة ". ان مراجعة المعلومات المالية المرحلية تتمثل في القيام باستفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، ان نطاق أعمال المراجعة اقل بكثير من نطاق أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وبالتالي لا تمكننا أعمال المراجعة من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وعليه فأننا لا نبدي رأي تدقيق حولها.

الاستنتاج

وفيما عدا ماسيرد ذكره ادناه. وبناء على مراجعتنا لم تسترع انتباهنا اية أمور تجعلنا نعتقد بأن البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لم يتم أعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤).

أمور أخرى

١- ان البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة أعدت للمصرف استناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي والمتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي المرقم (٣٤) " التقارير المالية المرحلية".

٢- ان البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمصرف وللفترة من ١/ كانون الثاني /٢٠٢١ ولغاية ٣١ /آذار/٢٠٢١ هي موحدة مع بيانات الشركة الوحيدة التابعة للمصرف وهي " شركة المال العراقي للوساطة " والمملوكة بالكامل من قبل المصرف ذاته.

٣- خلال السنة الحالية استحوذ المصرف على أصول وخصوم فروع بنك عودة العاملة في العراق وان صفقة الاستحواذ تمت بمبلغ (٣٢,٥٠٠) ألف دولار امريكي ما يعادل (٤٧,٤٥٠,٠٠٠) الف دينار عراقي وبعد خصم الرصيد المحجوز لدى البنك المركزي العراقي مقابل قضايا على مصرف عودة اللبناني بمبلغ (٦,٠٣٠) الف دولار امريكي ما يعادل (٨,٨٠٣,٨٠٠) الف دينار عراقي بلغ صافي المبلغ المدفوع لصفقة (٢٦,٤٧٠) الف دولار امريكي ما يعادل (٣٨,٦٤٦,٢٠٠) الف دينار عراقي وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على عملية الاستحواذ بموجب كتابه المرقم (١٧٥٢٣/٢/٩) والمؤرخ في ٢٠٢٠/٣/٢٦، ونتج عن عملية الاستحواذ زيادة في أصول وخصوم البنك وكذلك تحقق فائض بلغ (٢٤,٧٤٨,٨٧٧) الف دينار عراقي مع الاخذ بنظر الاعتبار ما سوف تتأثر به هذه النتيجة من خلال الخسائر التي قد تتحقق من خلال النقد المقيد والناتج عن عملية الاستحواذ والبالغ (١٠٠,٠٠٠) الف دولار امريكي ما يعادل(١٤٦,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار عراقي حيث بلغ صافي النتيجة بعد تنزيل الفائض أعلاه (١٢١,٢٥١,١٢٣) الف دينار عراقي أدرجت ضمن حساب "الموجودات الأخرى/ارصدة محتجزة" ، وتم اخذ موافقة البنك المركزي العراقي واستنادا الى الكتاب المذكور اعلاه على أطفاء هذه الأرصدة النقدية المقيدة خلال (١٠) سنوات وبشكل سنوي على ان لا يتعدى المخصص السنوي قيمة الأرباح السنوية للمصرف ، وكما مبين في الايضاح رقم (٩) "موجودات أخرى" وايضاح رقم (٣٠) "الاستحواذ على أعمال فروع بنك عودة في العراق" المرفقين مع البيانات المالية .

٤- لقد تم تدقيق البيانات المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١/ كانون الاول/٢٠٢٠ وأصدر تقرير مراقبي الحسابات حولها بتاريخ ١٦/شباط/٢٠٢١، كما وتم تكليفنا بمراجعة البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة من قبل إدارة المصرف واستناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص.

فرقد حسن احمد السلمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلترا
من شركة فرقد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات
(تضامنية)

عادل محمد الحسون
من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون (تضامنية)

بغداد في ٢٣/آيار/٢٠٢١

المصرف الاهلي العراقي
قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة الموجزة
للفترة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)

	إيضاحات	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
		بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٥	٢٧٠,٣٥٢,١٣٧	٢٣٩,٠٦٣,٣٤٦
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٦	٢٠١,٣٤٣,٣٦٨	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٨	٤٣٨,٩٧٤,٣٨٦	٣١٧,٥٩٨,٦٣٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٧	٧٢,٧٧٨,٠٣٤	٧١,٢٥٣,٢٣٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		٢٦١,٧٠٠	٢٩,٢٤٠
ممتلكات ومعدات – بالصافي		٢٨,٣٦٨,٩٤٥	١٨,٠٤٧,١٠٥
موجودات غير ملموسة – بالصافي		١٢,٢٩٤,١٥٢	١١,٨٠٠,٠٢٧
حق استخدام البند المؤجر		١١,٤٩٠,٩٠٧	٣,٥٦٢,٧٤٨
موجودات أخرى	٩	١٤٩,٦٨٩,٦٣٤	٢٩,٦٤٢,٨٨٥
مجموع الموجودات		**١,١٨٥,٥٥٣,٢٦٣**	**٨٩٣,٢٠٥,٦٥٢**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٠	٢٠,٦٠٠,٠٥٢	١٧٦,٢٧٨
ودائع عملاء	١١	٥٣٠,١٣٩,٤٨٨	٤١٨,٣٢٥,٠٨٤
تأمينات نقدية	١٢	٢٠١,١٥١,١٥٨	٧٤,١٠٦,٠٧٨
أموال مقترضة	١٣	٧٢,٠٤٣,٢٤٨	٦٦,٣٠٥,٠٧٤
التزام عقود الإيجار		١٢,٣٩٧,٣٥٢	٣,٥٤٨,٢٥٦
مخصصات متنوعة	١٤	٧,٧١٤,٨٠٧	٥,٩٨٢,٨١٥
مخصص ضريبة الدخل	١٥	٥,٥١٩,٨٩٣	٤,٤٣٦,٧٥٠
مطلوبات أخرى	١٦	٤٣,٣٦٦,٩٤٦	١٣,٠٣٠,٣٩١
مجموع المطلوبات		**٨٩٢,٩٣٢,٩٤٤**	**٥٨٥,٩١٠,٧٢٦**
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به والمدفوع		٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي الاجباري		٥,٤٤٠,٧٧٦	٥,٤٤٠,٧٧٦
احتياطي توسعات		١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي القيمة العادلة		(٧٤٨,٤٣٢)	(٢,١٢٠,٧١٤)
أرباح منورة		٣٦,٩٢٧,٩٧٥	٥٢,٩٧٤,٨٦٤
مجموع حقوق الملكية		**٢٩٢,٦٢٠,٣١٩**	**٣٠٧,٢٩٤,٩٢٦**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**١,١٨٥,٥٥٣,٢٦٣**	**٨٩٣,٢٠٥,٦٥٢**

المصرف الأهلي العراقي
شركة مساهمة خاصة
بغداد

ماهر عزت عوالي
المدير المالي

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض

فرقد حسن أحمد السلمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في إنكلترا
من شركة فرقد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات
(تضامنية)

عادل محمد الحسون
من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون
(تضامنية)

عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون

يرجى مراجعة تقريرنا بتاريخه بغداد في ٢٣- آيـــــار-٢٠٢١

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٣ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق.

المصرف الاهلي العراقي

قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ اذار ٢٠٢١ (غير مدققة)

	إيضاحات	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة)
		بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
ايرادات الفوائد	١٧	٩,١٧٠,٦٠١	٥,٢٢٠,٧٢٣
مصروفات الفوائد	١٨	(٢,٢٦١,٦٢١)	(١,٢٧٩,٠٨٤)
صافي إيرادات الفوائد		٦,٩٠٨,٩٨٠	٣,٩٤١,٦٣٩
صافي إيرادات العمولات	١٩	٧,٣٢٣,٢٥٠	٤,١٦٢,٥٨٢
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		١٤,٢٣٢,٢٣٠	٨,١٠٤,٢٢١
أرباح عملات أجنبية	٢٠	(٣٦٤,٢٤٩)	١,٤٠٤,٦٨٥
إيرادات أخرى		٣٤٤,٢٢٦	١٨٦,٦٠٤
إجمالي الدخل		١٤,٢١٢,٢٠٧	٩,٦٩٥,٥١٠
نفقات الموظفين	٢١	(٢,٦٤٣,٨٦٥)	(١,٩٧٧,٥٨٢)
استهلاكات وإطفاءات		(٩٤٦,٢٥٦)	(٦٣٦,٢٢٨)
مصاريف تشغيلية أخرى	٢٢	(٤,١٠٥,٤٥٩)	(٢,٢٥٨,٤٤٣)
(المصروف) من مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية		(١,٢٣٣,٥٤٢)	(٢٩٦,٦٧٥)
التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون		(٢٤٢,٥٠١)	-
إجمالي المصروفات		(٩,١٧١,٦٢٣)	(٥,١٦٨,٩٢٨)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة		٥,٠٤٠,٥٨٤	٤,٥٢٦,٥٨٢
ضريبة الدخل	١٥	(١,٠٨٣,١٤٣)	(٧٢٠,٠٠٠)
الربح (الخسارة) للسنة		٣,٩٥٧,٤٤١	٣,٨٠٦,٥٨٢
		دينـــــار	دينـــــار
الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح (الخسارة) الفترة العائد لمساهمي البنك	٢٣	٠,٠١٦	٠,٠١٥

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٣ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق .

المصرف الاهلي العراقي

قائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة الموجزة

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة)
	بالاف الدنانير	بآلاف الدنانير
صافي دخل السنة	٣,٩٥٧,٤٤١	٣,٨٠٦,٥٨٢
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر	١,٣٧٢,٢٨٢	(١٠,٢٩٩,٧٦٩)
مجموع الدخل الشامل للفترة	**٥,٣٢٩,٧٢٣**	**(٦,٤٩٣,١٨٧)**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٣ تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها و مع تقرير التدقيق المرفق .

المصرف الاهلي العراقي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة الموجزة

للفترة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)

	رأس المال	احتياطيات		احتياطي توسعات	أرباح مدورة	مجموع حقوق مساهمي البنك
		إحتياطي إجباري	احتياطي القيمة العادلة			
٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٤٠,٧٧٦	(٢,١٢٠,٧١٤)	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٩٧٤,٨٦٤	٣٠٧,٢٩٤,٩٢٦
الربح (الخسارة) للفترة	-	-	-	-	٣,٩٥٧,٤٤١	٣,٩٥٧,٤٤١
توزيعات نقدية *	-	-	-	-	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)
تحويل أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	٤,٣٣٠	-	(٤,٣٣٠)	-
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر	-	-	١,٣٦٧,٩٥٢	-	-	١,٣٦٧,٩٥٢
الرصيد كما في ٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٤٤٠,٧٧٦	(٧٤٨,٤٣٢)	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٦,٩٢٧,٩٧٥	٢٩٢,٦٢٠,٣١٩
٣١ آذار ٢٠٢٠(غير مدققة)						
الرصيد في بداية السنة	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٤٤٥,٤٠٠	٩١,١٢٧	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٨٠,٤١٥	٢٥٦,٥١٦,٩٤٢
الربح (الخسارة) للفترة	-	-	-	-	٣,٨٠٦,٥٨٢	٣,٨٠٦,٥٨٢
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر	-	-	(١٠,٢٩٩,٧٦٩)	-	-	(١٠,٢٩٩,٧٦٩)
الرصيد كما في ٣١ آذار ٢٠٢٠(غير مدققة)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٤٤٥,٤٠٠	(١٠,٢٠٨,٦٤٢)	١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٧٨٦,٩٩٧	٢٥٠,٠٢٣,٧٥٥

* من خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٢١ تم اقرار توزيع أرباح نقدية على المساهمين بلغت(٢٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف دينار عراقي بواقع ٨٪ من رأسمال المصرف كأرباح نقدية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ .

المصرف الاهلي العراقي

قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)

	إيضاحات	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة)
		بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الأنشطة التشغيلية:			
ربح الفترة قبل الضريبة		٥,٠٤٠,٥٨٤	٤,٥٢٦,٥٨٢
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات		١,٢٥٥,٤٤٦	٦٣٦,٢٢٩
مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية		٣,٣١٠,٤٩٠	(١,٠٧٨,٣١٢)
مصروف (المسترد من) مخصصات متنوعة		١,٧٣١,٩٩٢	٧٩١,٢٠٩
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		١١,٣٣٨,٥١٢	٤,٨٧٥,٧٠٩
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة		(١٢٤,٦٨٦,٢٤٠)	(٢٠,٤٤٢,٩٨٩)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(١٢٠,٠٤٦,٧٤٨)	(٧,٠٤٦,٧٥١)
ارصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي (أحتياطيات حسب متطلبات البنك المركزي)		٨٠,٢٤٧	(٤٠,٥٦٤,٠٩٤)
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء		١١١,٨١٤,٤٠٤	٦٦,١١٩,٣٣٣
(النقص) الزيادة في التأمينات النقدية		١٢٧,٠٤٥,٠٨٠	(١٢,٥٧١,٠٣٦)
الزيادة في المطلوبات الأخرى		٣٢,٢٩٠,٧٥٦	١,٧٢٣,٥٢٨
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوع		٣٧,٨٣٦,٠١٣	(٧,٩٠٦,٣٠٠)
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة		–	–
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		٣٧,٨٣٦,٠١٣	(٧,٩٠٦,٣٠٠)
الأنشطة الاستثمارية			
استرداد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		–	(١٥٢,٢١٠)
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		(١٥٦,٨٤٣)	(١٨,٢٨٥,٨٣٨)
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		(٢٣٢,٤٦٠)	(٤٦,٢٠٨)
(شراء) ممتلكات ومعدات		(١١,٠٨٧,٧٠٥)	(٢٨٨,٦٧٨)
(شراء) موجودات غير ملموسة		(٧٤٧,١٢٣)	(٤٠٥,٨٥٣)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(١٢,٢٢٤,١٣١)	(١٩,١٧٨,٧٨٧)
الأنشطة التمويلية			
المتحصل من الأموال المقترضة		٩,٨١٠,٦٩٥	٤,٠٥٠,٠٠٠
تسديد الأموال المقترضة		(٤,٠٧٢,٥٢١)	(٧٧٥,٧٢٠)
توزيعات أرباح نقدية		(٢٠,٠٠٣,٩٤٨)	(٧,٤٣٣)
دفعات التزام عقود الايجار – الأصل		(١,٢٦٥,٩٠٢)	–
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية		(١٥,٥٣١,٦٧٦)	٣,٢٦٦,٨٤٧
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		١٠,٠٨٠,٢٠٦	(٢٣,٨١٨,٢٤٠)
النقد ومافي حكمه في بداية السنة*		٣٧٥,٣٣٥,٦٣٣	٣٥٥,٣٥٣,٣٨٠
النقد ومافي حكمه في نهاية السنة	٢٤	٣٨٥,٤١٥,٨٣٩	٣٣١,٥٣٥,١٤٠

*تم إضافة مبلغ (٣٣,٢٠٢,٤٧٧) ألف دينار والذي يمثل حساب احتياطي تعديل أسعار الصرف المسجل في السنة السابقة الى الرصيد الافتتاحي لحساب النقد وما في حكمه ليصبح الرصيد المدور من السنة السابقة (٣٧٥,٣٣٥,٦٣٣) ألف دينار.

ان الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٣ تشكل جزءا من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

المصرف الأهلي العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

(١) معلومات عامة

إن المصرف الأهـلي العـراقي (المصرف) هو شركة مسـاهمة خاصـة عراقية تأسـس بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٩٥ بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش /٥٨٢، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه الاربعة عشر المنتشرة داخل العراق بالأضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية.

ان أسهم بنك المصرف الأهلي العراقي مدرجة بالكامل في سوق العراق للاوراق المالية.

(٢) السياسات المحاسبية

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وشركته التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

(٢-٢) أهم السياسات المحاسبية

أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة كل من القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ . تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة من تاريخ السيطرة، وتتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة. تشمل القوائم المالية الموحدة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال شركة المال العراقي (الشركة التابعة)، والمملوكة بنسبة ١٠٠٪ من قبل المصرف. تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات العراقي كشركة محدودة المسؤولية، وقد تم تعديل اسم الشركة من شركة واحة النخيل للوساطة الى شركة المال العراقي للوساطة بتاريخ ١٨ اب ٢٠٢٠ و يبلغ رأسمال الشركة التابعة كما في ٣١ آذار ٢٠٢١ مليار دينار عراقي كما في كانون الاول ٢٠٢٠: مليار دينار عراقي.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ الاستبعاد وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير المفوض وصانع القرار الرئيسي لدى المصرف

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها والأرصدة المقيدة السحب.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلـة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة .
- لا يجوز اعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة .

القيمة العادلـة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات، يأخذ المصرف بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الافصاح في هذه القوائم المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق باجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (١) أو (٢) أو (٣) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

* المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
* المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون على المدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
* المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فانه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه.

الموجودات المالية

أ) الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

ب) القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛

- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، يمكن للمصرف أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :

- يمكن للمصرف القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) ، في الدخل الشامل الأخر

- يمكن للمصرف تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

ج) أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضا في شكله القانوني.

د) تقييم نموذج الاعمال
يتبنى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ المصرف في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع المصرف حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ المصرف في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك ؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم المصرف بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم المصرف بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

ه) الموجودات المالية -تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.

- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة المصرف بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

و) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو / و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

ز) إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمصرف. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

التدني

يقوم المصرف بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر- ادوات الدين
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (١٢) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع المصرف استلامها من حامل الأداة أو العميل أو اي طرف آخر.

تقاس جميع الموجودات المالية الاخرى باستثناء أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالقيمة المعادلة.

يقوم المصرف بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي أيهما أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة العراقية بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة العراقية دون خسائر ائتمانية.

عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فانه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مع التعليمات الارشادية للبنك المركزي العراقي رقم (٤٦٦/٦/٩) تاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠١٨ لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي " متدني إئتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر ؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام المصرف بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلا من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في تاريخ كل تقرير ، لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر مجموعة عوامل مثل عائدات السندات و التصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فان خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (٩٠) يوما أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (٩٠) يوما من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر المصرف ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد :

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى المصرف ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدا محددا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ المصرف في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للاقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم المصرف مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخليا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم المصرف بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

لا يقوم المصرف باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان. نتيجة لذلك، يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا منذ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناء على الخبرة التاريخية للمصرف وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمصرف، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض الموسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص المصرف لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية موشرا أساسيا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناء على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم المصرف المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال المصرف ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد، يأخذ المصرف في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، والاحداث مثل البطالة أو الافلاس أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييرا معينا، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من ٤٠ يوما، يعتبر المصرف أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم المصرف بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج المصرف سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقًا لسياسة المصرف، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، يتم عندها ؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند الغاء الاعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (١٢) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب المصرف مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف، يحدد المصرف ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمصرف، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة المصرف على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات المصرف السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعمومًا، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم المصرف باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم المصرف بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم المصرف بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام المصرف بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم المصرف بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ المصرف بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن المصرف يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الأخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الدخل لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع المصرف. يقوم المصرف بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر المصرف في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛

- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات

- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و

- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمصرف تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن المصرف يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

	٪
مباني	٢
معدات وأجهزة وأثاث	٢٠
وسائط نقل	٢٠

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود هناك أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المصرف ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الالي وتقوم إدارة المصرف بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت بنسبة ٢٠٪ سنوياً.

عقود الايجار

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (٤) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (١٥) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (٢٧) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

السياسة المحاسبية المطبقة من ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

استخدم المصرف الخيار الثاني لمنهج المعدل بأثر رجعي - الذي يجيز عدم إعادة بيان أرقام المقارنة والتي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٧ "عقود الإيجار" - والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموما بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

يحدد المصرف فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العقد التأجيري في المعيار.

المصرف كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم المصرف بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان المصرف قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

يعترف المصرف بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة، التي تتضمن القيمة الأولية لالتزام عقد الايجار معدلة لدفعات الايجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله، بالإضافة الى اي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل و أو اعادة الأصل الى وضعه قبل العقد، مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل بإستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أوالمتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس اسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (ان وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.

يتم قياس الإلتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً باستخدام معدل الفائدة المحدد ضمنياً في عقد الإيجار، واذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم إستخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل المصرف. وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل المصرف.

يحدد المصرف معدل الاقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة
تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الإلتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:

-الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية،

-الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الإعتراف المبدئي أخذاً بعين الإعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار،

-المبالغ المتوقع دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و

-سعر خيار الشراء عندما تكون المصرف على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء، دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى المصرف النية بتجديد عقد الإيجار، والغرامات المتعلقة بالإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن المصرف على ثقة انها لن تقوم بالإنهاء المبكر.

يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الايجار بناءاً على التكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعال. ويتم إعادة قياس الالتزامات عندما يكون هنالك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة، وعندما يكون هنالك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية، أو عندما تتغير خطة المصرف فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء، التجديد او الإنهاء للعقد عندما يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل او في يتم تسجيلها بيان الربح أو الخسارة اذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطفاؤها بالكامل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار المصرف عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف المصرف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

السياسة المطبقة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩، يحدد المصرف ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما اذا كان: ١) يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة ؛ ٢) كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

المصرف كمستأجر

لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى المصرف حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٧) "الإيجارات".

تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في بيان المركز المالي للمصرف. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في بيان الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير، على مدى مدة عقد الإيجار.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

التدني في الموجودات الغير المالية

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الدخل الموحدة

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المطلوبات المالية الأخرى.

أ) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (١) محتفظ بها للمتاجرة أو (٢) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان :

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير ؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن ان يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو

- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الأخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الأخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الدخل الموحدة، ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الاخر لاحقاً قائمة الدخل. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة و عقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تدرج كافة الارباح والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ب) مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

ج) إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي المصرف الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات المصرف. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.

عندما يبادل المصرف أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج المصرف التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (١٠) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد هذه الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في جمهورية العراق .

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية والمؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تأدية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

أدوات حقوق الملكية

أ) راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من البنك المركزي العراقي.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصروفات فوائد " في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (المرحلة الثالثة) يتم الاستمرار باحتساب الفوائد عليها وتعليقها خلال نفس الفترة . أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للمصرف أيضا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمصرف العمولات المفروضة على خدمة القرض ، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. وتُحتسب مصاريف عمولات قيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) أو (١٥)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥).

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

حددت القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءا من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءا من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءا من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس المطلوبات او الموجودات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على اساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزء من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. لقد اختار المصرف عرض الحركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر ، بما في ذلك إيرادات الفوائد و المصروفات و ارباح اسهم ذات الصلة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات ، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة ، وعادة التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يسجل توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم ، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل

يتم اثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الإلتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على المصرف إلتزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الإلتزام بصورة موثوقة.

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي إلتزامات المصرف فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية. يتم إثبات إعادة القياس في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي نشأت فيها.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

(٣) السياسات المحاسبية الهامة

(٣-١) التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد آخر قوائم مالية موحدة للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه.

أ- المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت والتي تم تطبيقها من قبل المصرف لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠٢٠:

- **التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣**

يعيد هذا التعديل تعريف النشاط التجاري. وفقاً للتعليقات التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُعتقد أن تطبيق الإرشادات الحالية معقد للغاية ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة للتصنيف كاندماجات أعمال.

- **التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨**

هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض القوائم المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨، "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، والتعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى: ١) تستخدم تعريفاً ثابتاً للأهمية النسبية في جميع المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار المفاهيم للتقارير المالية، ٢) توضح تفسير تعريف الأهمية النسبية، ٣) تدرج بعض التوجيهات في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ حول المعلومات غير الهامة.

- **التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧**

إصلاح معدل الفائدة المعياري - توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاح معدل الفائدة المعياري. وتتعلق هذه الإعفاءات بمحاسبة التحوط ولها تأثير على إصلاح سعر الفائدة بين البنوك (إيبور) والذي لا يجب أن يتسبب بشكل عام في إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك، يجب أن يستمر تسجيل أي تحوط غير فعال في قائمة الدخل. وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تنطوي على عقود قائمة على سعر إيبور، فإن الإعفاءات ستؤثر على الشركات في جميع الصناعات.

- **التعديلات على الاطار المفاهيمي**

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إطاراً مفاهيمياً معدلاً سيتم استخدامه في قرارات وضع المعايير بأثر فوري. وتشمل التغييرات الرئيسية:

- زيادة أهمية الرقابة في سياق الهدف من التقارير المالية.
- إعادة إرساء الاحتراز كعنصر من عناصر الحياد.
- تحديد الكيان المقدم للتقارير، والذي قد يكون كياناً قانونيًا أو جزءًا من كيان ما.
- مراجعة تعريفات الأصل والالتزام.
- إزالة عتبة الاحتمالات للاعتراف وإضافة توجيهات حول إلغاء الاعتراف.
- إضافة توجيهات حول أسس القياس المختلفة.
- الإشارة إلى أن عنصر الربح أو الخسارة هو مؤشر الأداء الرئيسي وأنه، من حيث المبدأ، ينبغي اعادة تدوير الإيرادات والمصاريف في الدخل الشامل الآخر عندما يعزز ذلك من الدقة أو التمثيل العادل للقوائم المالية.

ب- المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخ اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وغير المطبقة مبكراً

لم يطبق المصرف مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخ اعداد هذه القوائم المالية الموحدة:

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد اول كانون الثاني ٢٠٢٣)

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض القوائم المالية" تصنيف المطلوبات (تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد اول كانون الثاني ٢٠٢٢)

توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض القوائم المالية" أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتمادًا على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث الاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضًا ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عند الإشارة إلى "تسوية" التزام.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات للجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التطبيق للمرة الأولى على السنة المالية للمصرف التي بدأت في اول كانون الثاني ٢٠٢٠ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

(٣-٢) التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة وإدارة المخاطر

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

وفي سبيل إعداد هذه القوائم المالية الموحدة فإن الأحكام الهامة التي أبدتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة كانت هي نفس الأحكام والمصادر المطبقة في القوائم المالية الموحدة المدققة للمصرف كما في وللسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وباستثناء أثر انتشار فيروس كوفيد-١٩ وكما يلي :

كوفيد-١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة

تم تأكيد ظهور وتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في أوائل سنة ٢٠٢٠، الأمر الذي أثر على الأنشطة التجارية والاقتصادية. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومات والبنوك المركزية تدابير الدعم الاقتصادي وأعمال الإغاثة (تأجيل السداد) لتقليل الأثر على الأفراد والشركات.

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية ٢٠٢٠ ، قام المصرف بالأخذ بعين الاعتبار (وفقا لأفضل المعلومات المتاحة) حالات عدم التيقن عن وباء كوفيد - ١٩ و تدابير الدعم الاقتصادي، كما أخذ المصرف في عين الاعتبار التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠٢٠ والمتعلقة بتصنيف المراحل نتيجة لوجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR).

تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

يتم نقل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة من مرحلة حالية الى لاحقة إذا كانت ناتجة عن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما يكون هناك زيادة جوهرية في خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

يواصل المصرف تقييم المؤشرات المختلفة والتي قد تدل على احتمال عدم السداد للمقترضين، مع الأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي للصعوبة المالية التي يواجهها المقترض لتحديد ما إذا كان السبب مؤقتاً نتيجة كوفيد- ١٩ أو لمدة أطول نتيجة لوضع المقترض المالي.

بدأ المصرف بتنفيذ برنامج تأجيل السداد لعملائه العاملين في القطاعات الحكومية و المحولين رواتبهم للمصرف بالاضافة إلى عملاء قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة المستفيدين من مبادرة البنك المركزي العراقي من خلال تأجيل مبلغ الفائدة والقسط الأصلي المستحق لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر. تعتبر تأجيلات السداد هذه بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفقات النقدية للمقترضين. قد تشير التأجيلات المقدمة للعملاء إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ومع ذلك، يعتقد المصرف أن تمديد فترة تأجيلات السداد هذه لا تعني تلقائيًا وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، مما يستدعي نقل المقترض الى المرحلة اللاحقة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تهدف عملية تأجيل السداد لتوفير المساعدة للمقترضين المتضررين من تفشي وباء كوفيد- ١٩ على استئناف الدفعات بانتظام. في هذه المرحلة، لا تتوفر معلومات كافية لتمكين المصرف من التفريق بين الصعوبات المالية قصيرة الأجل المرتبطة بكوفيد-١٩ عن تلك المرتبطة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للمقترضين على مدى عمر الاداة المالية.

معقولية النظرة المستقبلية والاحتمالية المرجحة

تخضع أي تغييرات يتم إجراؤها على الخسائر الائتمانية المتوقعة، والناتجة من تقدير تأثير وباء كوفيد-١٩ على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى مستويات عالية جداً من عدم التيقن، حيث لا يتوفر حالياً سوى معلومات محدودة عن النظرة المستقبلية الخاصة بهذه التغييرات.

عند إعداد كشوفات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠، تم الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الحكومية الداعمة للتخفيف من أثر كوفيد- ١٩ في بعض القطاعات بالإضافة إلى تطبيق الاجتهاد والحكم الشخصي في التصنيف المرحلي لقطاعات وعملاء محددين ممن لدى المصرف معرفة جيدة بمركزهم المالي ومدى تأثرهم من تفشي وباء كوفيد- ١٩، مما أدى إلى تصنيف بعض هؤلاء العملاء ضمن مرحلة أكثر تشدداً، ويعود سبب هذا التصنيف لهؤلاء العملاء الى توقف الإنتاج وتراجع العرض والطلب، والخسائر الناجمة عن تعطل أعمال هذه الشركات نتيجة للحظر الشامل وتوقف عمليات التجارة الخارجية والتصدير بسبب اغلاق المنافذ الحدودية للدولة.

قام المصرف عند دراسة أثر فيروس كورونا، على بعض القطاعات المتأثرة، بالأخذ بعين الاعتبار عوامل سلبية عديدة منها:
١. الأثر على العائدات السياحية
٢. الأثر على حوالات المغتربين
٣. الأثر على المنح الخارجية
٤. الأثر الكلي على الحساب الجاري
وبالمقابل تم أخذ عددا من العوامل الإيجابية بعين الاعتبار، منها:
١. انخفاض أسعار النفط
٢. مبادرات البنك المركزي العراقي
٣. تعليمات البنك المركزي بخصوص تأجيل أقساط القروض والفوائد
٤. المبادرات الحكومية
٥. تخفيض أسعار الفوائد

قام المصرف بإجراء تعديلات على تصنيف مراحل مقترضي قطاعات محددة (من الشركات والأفراد) والتي تعرضت بشكل أكبر لوباء كوفيد- ١٩ مثل قطاع السياحة وقطاع المطاعم وقطاع النقل وتجارة السيارات وقطع السيارات وبعض القطاعات الصناعية، الأمر الذي أدى الى ارتفاع في الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة وفقا للمعلومات المتاحة في حينه.

إن تأثير مثل هذه الظروف الاقتصادية غير المؤكدة أمر تقديري وسوف يواصل المصرف إعادة تقييم موقفها والتأثير المرتبط بها على أساس منتظم، وكما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لدرجة عالية من عدم التيقن وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة، تتوقع الإدارة وضوحا أكبر لأثر كوفيد- ١٩ على نتائج أعمال المصرف وحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة والأثر على السيولة في نهاية الربع الثاني.

(٣-٣) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة المصرف القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة المصرف اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يخضع المصرف لضريبة الدخل وبالتالي فان ذلك يتطلب اجتهادات في تحديد مخصص ضريبة الدخل. يقوم المصرف باثبات مطلوبات ضريبة الدخل بناء على توقعاتها حول ما إذا كان سينتج عن التدقيق الضريبي أية ضريبة إضافية. إذا كان التقدير النهائي للضريبة مختلفاً عن ما تم تسجيله فان الفروقات ستؤثر على ضريبة الدخل الحالية في الفترة التي يتبين فيها وجود تلك الفروقات.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في المصرف والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة المصرف مفصلة ضمن الإيضاح رقم (٣٤).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص بعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدرة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (الاولى والثانية والثالثة) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (٣٤).

انشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح (٣٤). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد المصرف التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى ١، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل المصرف بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود ، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من المصرف والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو -

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

- احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

- الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

- قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (١)، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

- خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمصرف ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

(٥) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
نقد في الخزينة	١٣٠,٦٩٤,٧٥٢	٧٩,٩٤٩,٩٩٧
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	٧٣,٩٧٧,٧٧٢	٩٣,٣٥٣,٤٨٨
متطلبات الاحتياطي النقدي*	٦٣,٨٩١,٧٧٠	٦٤,٢٣٣,٢٤٢
إحتياطيات تامينات خطابات ضمان**	١,٧٨٧,٨٤٤	١,٥٢٦,٦١٩
صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية	**٢٧٠,٣٥٢,١٣٧**	**٢٣٩,٠٦٣,٣٤٦**

* حسب تعليمات البنك المركزي العراقي يتوجب على المصرف احتساب احتياطي اجباري بماتسبته ١٥% من قيمة الودائع الجارية و ١٠% للودائع الأجلة لجميع العملات، قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات جديدة بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠٢٠ بتخفيض نسبة الاحتياطي للودائع الجارية بالدينار العراقي لتصبح ١٣% بدلا من ١٥%.

** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان والتي تمثل نسبة ٧٪ من قيمة صافي خطابات الضمان. تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة ولا يمكن للمصرف التصرف بها.

(٦) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)	٣١ اذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بآلاف الدنانير		بآلاف الدنانير		بآلاف الدنانير	
حسابات جارية	٣,١٨٩,٧٠٤	٢,٠٦٢,٢٣٧	١٣,٩٢٢,٦٣٣	٣٤,٢١٠,٣٧٤	١٧,١١٢,٣٣٧	٣٦,٢٧٢,٦١١
تأمينات مقابل اعتمادات مستندية وخطابات ضمان	-	-	١٨٤,٢٣١,٠٣١	١٦٥,٩٣٥,٨١٥	١٨٤,٢٣١,٠٣١	١٦٥,٩٣٥,٨١٥
المجمـــوع	٣,١٨٩,٧٠٤	٢,٠٦٢,٢٣٧	١٩٨,١٥٣,٦٦٤	٢٠٠,١٤٦,١٨٩	٢٠١,٣٤٣,٣٦٨	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦

- بلغت الأرصدة لدى البنوك و المؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد مبلغ ٢٠١,٣٤٣,٣٦٨ الف دينار كما في ٣١ اذار ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٢٠٢,٠٥٤,٠٨٣ الف دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ .

افصاح الحركة على مخصص التدني على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال الفترة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٢١ :

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	المجموع
اجمالي الرصيد كما في بداية الفترة	-	-	١٤١,٩٩٧	١٤١,٩٩٧
خسارة التدني على الارصدة و الايداعات	-	-	(٢٦,٢٦٠)	(٢٦,٢٦٠)
اجمالي الرصيد كما في نهاية الفترة	-	-	١١٥,٧٣٧	١١٥,٧٣٧

(٧) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الموجودات المالية المتوفر لها أسعار سوقية		
* سندات خزينة حكومية	٦٥,١١٥,٢٧٠	٦٣,٧٢٢,٨٦٨
أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية	٣٥٠,٦١١	٣٩٢,٤٦٨
مجموع الموجودات المالية المتوفر لها أسعار سوقية	٦٥,٤٦٥,٨٨١	٦٤,١١٥,٣٣٦
الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية		
أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية	٧,١٤٧,٩٠٣	٧,١٣٧,٩٠٣
المساهمة في الصناديق الاستثمارية	١٦٤,٢٥٠	-
مجموع الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية	٧,٣١٢,١٥٣	٧,١٣٧,٩٠٣
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٧٢,٧٧٨,٠٣٤	٧١,٢٥٣,٢٣٩

*قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتداولة بالأسواق العالمية حيث تم شراء هذه السندات بخصم و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٦,٧٥ ٪ و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

(٨) تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير
الأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	٥,٧٢٥	٣,٤٦٨
قروض وكمبيالات	١٢٤,٥٩٤,٥٧٦	٩٧,٩٧٤,٦٠١
بطاقات الائتمان	٥٩٣,٢٥١	٢٥١,٤٤٨
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٨,٠٤٠,٣٧٦	٧,٩١٦,٣٦١
قروض وكمبيالات	٢٨٣,٣٨٩,٦١٢	١٩٢,٥١٢,٩٧٠
منشآت صغيرة ومتوسطة		
قروض وكمبيالات	٥٨,٥٢٩,١٣١	٥١,٠٣٥,٣٩٢
المجمـــوع *	**٤٧٥,١٥٢,٦٧١**	**٣٤٩,٦٩٤,٢٤١**
ينزل: فوائد معلقة	(١١,٤٠٦,٩٦٤)	(١٠,٦٣٤,٧٧٣)
ينزل: الانخفاض في القيمة و الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٤,٧٧١,٣٢١)	(٢١,٤٦٠,٨٣٢)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	**٤٣٨,٩٧٤,٣٨٦**	**٣١٧,٥٩٨,٦٣٦**

- تمثل هذه المبالغ صافي الأرصدة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٤٨,٣٥١,٤٩٦ ألف دينار عراقي كما في ٣١ آذار ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٣٩,٣٨٥,٠٣٢ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة مبلغ ٣٢,٠٢٤,٦٨٩ الف دينار عراقي أي ما نسبته ٦,٧٤٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ آذار ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٣٢,٩٠٨,٤٧٨ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٩,٤١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة ٢٠,٦١٧,٧٢٥ الف دينار عراقي أي ما نسبته ٤,٣٤٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ اذار ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٢٢,٢٧٣,٧٠٥ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٦,٣٧٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ .

(٩) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
موجودات آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة - بالصافي*	١٣,٤٤٨,٨٥٦	١٦,٤٥٠,١٢٠
فوائد وإيرادات برسم القبض	١٥٤,٤٩٨	١,٣٨١,٠٤٦
تأمينات لدى الغير	١,٠١٣,٥٢٣	٦٧٥,٧٥٥
مصاريف مدفوعة مقدماً	١,٥٥٤,٩٣١	٨٨٢,١٠٢
حسابات المقاصة	١,٤٤٦,٢٥٥	٨٩٣,٤٥٠
مدينو قطاع خاص	٨٨٢,٩٧٩	٦٩,٤١٨
دفعات مقدمة وساطة **	٩,٠١٤,٣٣٩	٩,٠١٤,٣٣٩
ارصدة محتجزة ***	١٢١,٢٥١,١٢٣	–
أخرى	٩٢٣,١٣٠	٢٧٦,٦٥٦
المجمـــــــــوع	**١٤٩,٦٨٩,٦٣٤**	**٢٩,٦٤٢,٨٨٦**

* تتطلب تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب قانون المصارف العراقي التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها إلى المصرف خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الإحالة وللبنك المركزي العراقي الموافقة على تمديد استملاك العقارات لمرتين كل منها سنتين ، بحسب التعليمات الواردة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠ اللاحقة للتعليمات المذكورة سابقا والتي تشير إلى تعديل نسب احتساب مخصص التدني على العقارات المستملكة وقد قام المصرف بتطبيق تلك التعليمات على القوائم المالية الموحدة للعام ٢٠٢٠.

** يمثل الرصيد قيمة شراء اسهم المصرف وقد اعطى البنك المركزي العراقي مهلة لغاية نهاية حزيران ٢٠٢١ للتخلص من تلك الاسهم وحسب كتاب البنك المركزي بالعدد ٩/٢/٦٤٨٠ بتاريخ ٢٠٢١/٤/١.

*** تمثل الارصدة المحتجزة مبلغ (١٠٠) مليون دولار امريكي ما يعدله بالدينار العراقي (١٤٦) مليار دينار تمثل ارصده مقيدة وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم ٩/٢/١٧٥٢٣ والمؤرخ في ٢٦/١١/٢٠٢٠ سيتم اطفاء هذه الارصدة خلال ١٠ سنوات وبشكل سنوي على ان لا يتعدى المخصص السنوي قيمة الارباح السنوية للمصرف . علما بانه تلك الارصدة قد تم تخفيضها بصافي ناتج عملية الاستحواذ والبالغ (٢٤,٧٤٨,٨٧٧) الف دينار عراقي .

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
رصيد بداية السنة	١٦,٤٥٠,١٢١	١٧,٥٠٣,٣١٥
إضافات خلال السنة	–	–
استبعادات خلال السنة	(٢,٧٥٨,٧٦٤)	(٥٥,٨٨٨)
خسارة تدني خلال السنة	–	(١,٠١٨,٤٩٤)
المردود (المصروف) من مخصص مقابل العقارات المستملكة خلال السنة	(٢٤٢,٥٠١)	٢١,١٨٨
رصيد نهاية السنة	**١٣,٤٤٨,٨٥٦**	**١٦,٤٥٠,١٢١**

(١٠) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)			٣١ كانون الاول ٢٠٢٠(مدققة)		
	داخل العراق	خارج العراق	المجموع	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	بآلاف الدنانير			بآلاف الدنانير		
حسابات جارية وتحت الطلب	٨,٦٧١	٢٠,٥٩١,٣٨١	٢٠,٦٠٠,٠٥٢	٨,٦٧١	١٦٧,٦٠٦,٦٥	١٧٦,٢٧٨
المجموع	٨,٦٧١	٢٠,٥٩١,٣٨١	٢٠,٦٠٠,٠٥٢	٨,٦٧١	١٦٧,٦٠٦,٦٥	١٧٦,٢٧٨

(١١) ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)				٣١ كانون الاول ٢٠٢٠(مدققة)			
	أفراد	منشآت صغيرة و متوسطة	شركات كبرى	المجموع	أفراد	منشآت صغيرة و متوسطة	شركات كبرى	المجموع
	بآلاف الدنانير				بآلاف الدنانير			
حسابات جارية وتحت الطلب*	٩٠,٩٦٧,٨٠٤	-	٢٤٢,٢٤٨,٣١١	٣٣٣,٢١٦,١١٥	٤٥,٩٤٩,٣٦٥	-	٢٣٨,٨٨٩,٢١٣	٢٨٤,٨٣٨,٥٧٩
ودائع التوفير	٤٩,٣٩١,١٨٤	٩٦,٩٢٠	٥,٩٢٠,٩٢٥	٥٥,٤٠٩,٠٢٩	٣٥,٩٣٦,٨٩٢	٧٦,٧٨٨	٥,٦٣٨,٠٢٧	٤١,٦٥١,٧٠٧
ودائع لأجل	٧٨,٠٦٧,٩٣١	-	٦٣,٤٤٦,٤١٣	١٤١,٥١٤,٣٤٤	٣٥,١٣٧,٣٧٢	-	٥٦,٦٩٧,٤٢٦	٩١,٨٣٤,٧٩٨
المجموع	٢١٨,٤٢٩,٩٢٠	٩٦,٩٢٠	٣١١,٦١٥,٦٤٩	٥٣٠,١٣٩,٤٨٨	١١٧,٠٢٣,٦٣٠	٧٦,٧٨٨	٣٠١,٢٢٤,٦٦٦	٤١٨,٣٢٥,٠٨٤

- تتضمن مبالغ التأمينات النقدية لغرض دخول عملاء المصرف الى نافذة بيع مزاد العملة الأجنبية حيث بلغت قيمتها ١٧,٩٣٣,٤٣٠ ألف دينار عراقي كما في ٣١ آذار ٢٠٢١ مقابل ٢١,٢٦٧,٩٦٣ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠.
- بلغت قيمة الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ ٣٠٣,٥٢٤,٠٧٣ الف دينار عراقي أي ما نسبته ٥٧٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ آذار ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٢٨٥,٢٧٩,١٢٢ الف دينار عراقي أي ما نسبته ٦٨٪ من اجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠.
- بلغت الودائع محجوزة (مقيدة السحب) مبلغ ١١,٢٤٨,٥٠٩ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٢٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ آذار ٢٠٢١ و ٢٠,٢٠٩,٥١٢ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٥٪ من اجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠.

(١٢) تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	٧,٩٣٣,٩٩٦	١,٩١٠,٨٤٦
تأمينات مقابل اعتمادات مستندية	٧١,٧٠٥,٣٩٤	٥٧,٣٧٢,٦٥٤
تأمينات مقابل خطابات الضمان	١٢١,٢٣٠,٤٤٦	١٤,٦٥٥,٠١٤
تأمينات أخرى	٢٨١,٣٢٢	١٦٧,٥٦٤
المجموع	٢٠١,١٥١,١٥٨	٧٤,١٠٦,٠٧٨

(١٣) أموال مقترضة

تمثل الأموال المقترضة قروض من البنك المركزي العراقي ومؤسسة التمويل الدولي (IFC) و كانت الحركة على هذه القروض كما يلي:

	٣١ اذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير
رصيد بداية السنة	٦٦,٣٠٥,٠٧٤	١٧,٠٤٢,٨٥٠
الممنوح خلال السنة	٩,٨١٠,٦٩٥	٥٢,١٧٧,٦٨٦
الأقساط المدفوعة خلال السنة	(٤,٠٧٢,٥٢١)	(٢,٩١٥,٤٦٢)
رصيد نهاية الفترة	٧٢,٠٤٣,٢٤٨	٦٦,٣٠٥,٠٧٤

- قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض بمبلغ ٦٦,٥ مليار دينار عراقي كما بنهاية كانون الاول ٢٠٢٠ كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الأقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفيها المصرف من ٠,٧% الى ٥,١٪ حسب مبلغ القرض الممنوح.
- قامت مؤسسة التمويل الدولية بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بمبلغ ٥ مليون دولار خلال العام ٢٠٢٠ بسعرفائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.

(١٤) مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة/السنة	ما تم رده للايرادات	رصيد نهاية الفترة/السنة
٣١ اذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير
مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي	٥,٩٨٢,٨١٥	١,٧٣١,٩٩٢	-	٧,٧١٤,٨٠٧
المجمـــوع	٥,٩٨٢,٨١٥	١,٧٣١,٩٩٢	-	٧,٧١٤,٨٠٧

	رصيد بداية السنة	المكون خلال الفترة/السنة	ما تم رده للايرادات	رصيد نهاية الفترة/السنة
٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير
مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي	٤,١٢٦,٠٧٤	١,٨٥٦,٧٤١	-	٥,٩٨٢,٨١٥
المجمـــوع	٤,١٢٦,٠٧٤	١,٨٥٦,٧٤١	-	٥,٩٨٢,٨١٥

(١٥) ضريبة الدخل

أ- ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الرصيد بداية السنة	٤,٤٣٦,٧٥٠	٢,١١١,٩٢٣
ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة / تسويات	-	٤٤٣,٠٦٥
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	-	(٢,٥٥٤,٩٨٨)
ضريبة الدخل المستحقة	١,٠٨٣,١٤٣	٤,٤٣٦,٧٥٠
رصيد نهاية الفترة	٥,٥١٩,٨٩٣	٤,٤٣٦,٧٥٠

ب- تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح الفترة	١,٠٨٣,١٤٣	٧٢٠,٠٠٠
	١,٠٨٣,١٤٣	٧٢٠,٠٠٠

(١٦) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
شيكات بنكية مصدقة	٦,٢٨٣,٩٧٥	٢,٤٧٠,٥٢٦
ذمم دائنة	٩٧٤,٨٣٨	٣,١٦٢,٨٢١
دائنو توزيع أرباح	٢١,٩٨٨,٤١٥	١,٩٩٢,٣٦٤
أرصدة وتعويضات العملاء المتوفين	٤٠٣,٥٩٨	١,٠٠٠,٢٤٨
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	١,٧٢٤,٠٨٥	٢,٢٨١,٠٣٤
فوائد مستحقة غير مدفوعة	١,٨٩٦,١٢٩	٧٤٨,٠٨٣
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات	١,٠٥٧,٦٠٦	٦٤,٧٦٦
حوالات مسحوبة على المصرف	٧,٨٠٩,٢٩٢	٣٣٧,٦١٢
حسابات تحت التسوية	٤٣٨,٦٢٢	٣٤٥,٨٣٩
أخرى	٧٩٠,٣٨٦	٦٢٧,٠٩٧
المجموع	٤٣,٣٦٦,٩٤٦	١٣,٠٣٠,٣٩٢

(١٧) **إيرادات الفوائد**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للافراد (التجزئة) :		
حسابات جارية مدينة	١٣٦	٨٤
قروض وكمبيالات	٢,٨١٩,٩١٩	١,٢٧٠,٢٤٣
بطاقات الائتمان	١٢,٨٨٠	١١,٦٨٣
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	١٩١,٦٠٠	٢٠٠,٥٣٢
قروض وكمبيالات	٤,٢١٨,٤٠٠	٢,٥٨٩,٣٧٧
المنشآت الصغيرة والمتوسطة		
قروض و كمبيالات	٩٤٢,٠٦٥	٣٢٢,٥٧٧
أرصدة لدى البنك المركزي	-	٧,٦٧١
فوائد أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٣	-
فوائد سندات خارجية	٩٨٥,٥٦٩	-
فوائد موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	١٥٢,٢١٠
المجمـــوع	٩,١٧٠,٦٠١	٥,٢٢٠,٧٢٣

(١٨) **مصروفات الفوائد**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	١٤٣,٩٠٦	١١٧,٢٣٥
ودائع توفير	٤٧٦,٦٦١	٢٨٦,٠٣٩
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	١,٢٨٩,٩٩٤	٨١٤,٥٢٥
أموال مقترضة	٢٣٩,٥٧١	٣٦,٠٥٠
فوائد التزام عقود الايجار	٥٧,٩٧٣	٢٥,٢٣٥
أرصدة وايداعات البنوك والمؤسسات مصرفية المستغلة	٥٣,٥١٦	-
المجموع	٢,٢٦١,٦٢١	١,٢٧٩,٠٨٣

(١٩) صافي إيرادات العمولات

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة) بآلاف الدنانير
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	٦٧٥,٥٥٠	٢٨٩,٥٨٧
عمولات تسهيلات غير مباشرة	٤,٧٨٠,٥٥٩	٢,٨٤٨,٦٩٠
عمولات نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية	٣٠١,٠٤٠	٣٧١,٤٦٢
عمولات أخرى	٩٢٦,٩٢٤	٥٢٩,٢٥٣
حوالات بنكية	١,٥٢١,٣٤٣	٧٧٠,٨٦٨
عمولات مدينة	(٨٨٢,١٦٧)	(٦٤٧,٢٧٧)
صافي ايرادات العمولات	**٧,٣٢٣,٢٥٠**	**٤,١٦٢,٥٨٢**

* بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة خلال الربع الاول من عام ٢٠٢١ (٤٦,٣٩٤,٧٨٢) دولار امريكي .

(٢٠) أرباح عملات أجنبية

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة) بآلاف الدنانير
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
ارباح (خسائر) ناتجة عن إعادة التقييم	١٥٠,٣٣١	(١,٩٥٨,٣٠٣)
أرباح (خسارة) ناتجة عن التداول / التعامل	(٥١٤,٥٨١)	٣,٣٦٢,٩٨٨
المجموع	**(٣٦٤,٢٤٩)**	**١,٤٠٤,٦٨٥**

(٢١) نفقات الموظفين

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة) بآلاف الدنانير	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة) بآلاف الدنانير
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	٢,٣٩٥,٤٣١	١,٦٣١,٢٢٦
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	١١٥,٢١١	١٠٧,٥٩٩
تأمين موظفين	١١٢,٠٩٠	١٥٥,٤٧١
تدريب الموظفين	١٦,٠٠٢	٧٦,٤٨٣
مكافأة نهاية الخدمة	٥,١٣٢	٦,٨٠٤
المجموع	**٢,٦٤٣,٨٦٥**	**١,٩٧٧,٥٨٢**

(٢٢) مصاريف تشغيلية أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
خدمات مهنية واستشارات	٦٧٨,٥٢٧	٢٥٨,١٨١
إيجارات وخدمات	٦٤٠,٣٥٠	٥٢٨,١٤٦
إتصالات وانترنت	٤٧٩,٣٧٠	٢٤١,٧٥٢
اشتراكات ورسوم ورخص	٥١٤,٣٥٨	٢٩٢,٩١٣
إعلانات	٧٠,١٦٦	١١١,٧٧٣
صيانة	٩٩,٤٧٨	٨٠,٤٨١
خدمات قانونية	٧٩,٤١٣	٨٠,٥٥٩
تأمين	١٣٣,٢٤٠	٦٤,٣٨٠
خسائر بيع عقارات مستملكة	٥٢٦,٤٤٠	-
سفر وإيفاد	١٠٣,٥٨٦	٨٢,٢٠٥
استئجار وسائل نقل وانتقال	٣٨,٨٩٨	٣٣,١٨٠
ضيافة	٢٠,٧٦٢	٩,١٩٧
التبرعات للغير	١٨,٠٠٠	٣١٨,٠٠٠
غرامات وتعويضات	٢٨,٥٠٠	٢٥,١٠٠
*غرامات وتعويضات سنوات سابقة	٤٨٣,٣٧٠	-
أخرى	١٩١,٠٠٠	١٣٢,٥٧٧
المجمـــوع	**٤,١٠٥,٤٥٩**	**٢,٢٥٨,٤٤٤**

* يمثل حساب تعويضات وغرامات سنوات سابقة الغرامات التي تم فرضها من قبل البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ٩/٢/٩١٩٨ بتاريخ ٩/٤/٢٠١٨ والتي تخص غرامات مزاد العملة للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤) وان الرصيد يمثل قيمة الدفعات المسددة للبنك المركزي (حيث تم تقسيط رصيد مبالغ الغرامات المتبقية الاجمالية على ٤٥ شهر) مطروح منه قيمة التحصيلات من الزبائن المرتبطين بتلك الغرامات وحسب كتاب البنك المركزي رقم ١٦/١٠٠٤ بتاريخ ٢/١١/٢٠١٦ والذي يسمح للمصرف بالرجوع على زبائنه وتحصيل تلك الغرامات .

(٢٣) الحصة الأساسية المخفضة للسهم من ربح الفترة العائد لمساهمي البنك

الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
ربح (الخسارة) الفترة العائد لمساهمي البنك	٣,٩٥٧,٤٤١	٣,٨٠٦,٥٨٢
المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
	فلس / دينار	فلس / دينار
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من (الخسارة) ربح الفترة العائد لمساهمي البنك	٠.٠١٦	٠.٠١٥

- ان الحصة الأساسية والمخفضة للسهم متساوية حيث لم يقم البنك باصدار أي أدوات مالية قابلة للتحويل الى أسهم ملكية.

(٢٤) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة. يتكون النقد ومافي حكمه من الآتي:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢٠ (غير مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	٢٧٠,٣٥٢,١٣٧	١٩٠,٤٧١,٦٥٨
ارصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي	(٦٥,٦٧٩,٦١٤)	(٤٠,٥٦٤,٠٩٤)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٠١,٣٤٣,٣٦٨	١٨١,٦٣٥,٩٥٣
ودائع لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	(٢٠,٦٠٠,٠٥٢)	(٨,٣٧٧)
المجمـــــوع	**٣٨٥,٤١٥,٨٣٩**	**٣٣١,٥٣٥,١٤٠**

(٢٥) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف و الشركة التابعة التالية :

اسم الشركة	نسبة الملكية		تكلفة الإستثمار	
	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير
شركة المال العراقية للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية	٪١٠٠	٪١٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠

- قام المصرف بالدخول في معاملات مع البنك الأم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة.

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)
	بالاف الدنانير	بالاف الدنانير
بنود داخل قائمة المركز المالي:		
ارصدة لدى البنك الام	١٦٥،٢٥٦،٤٥٥	١٦٠،٦٣٠،٤٩٤
ارصدة من البنك الام	٢٠،٥٩١،٣٨١	١٦٧،٦٠٧
بنود خارج قائمة المركز المالي:		
تسهيلات غير مباشرة	٤،٣٩٥،٦٢٠	٥،٠٤١،٩٤١
عناصر قائمة الدخل		
فوائد وعمولات مدينة	٥٣،٥١٦	٩٨٦،٤١٧

(٢٦) القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل هذه الأدوات المالية الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك والبنوك المركزية، التسهيلات الإئتمانية المباشرة، الموجودات المالية الأخرى وودائع العملاء، ودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

يستخدم البنك الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه :

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)				
موجودات مالية				
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	٦٥,٦٣٠,١٣١	٧,١٤٧,٩٠٣	-	٧٢,٧٧٨,٠٣٤
٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)				
موجودات مالية				
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	٦٤,١١٥,٣٣٦	٧,١٣٧,٩٠٣	-	٧١,٢٥٣,٢٣٩

فيما يلي نبذه عن كيفية تعامل المصرف مع كل من المخاطر التي قد تتعرض لها

(٢٧) ادارة مخاطر الإئتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حال إخفاق أي من عملاء المجموعة في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بالأساس من القروض والسلفيات والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض وأنشطة التمويل التجاري والخزينة، ويمكن أن تنشأ أيضا من الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والإقرارات والقبولات. تتعرض المجموعة كذلك لمخاطر ائتمانية أخرى تنشأ من الاستثمارات في أدوات الدين والمشتقات وكذلك الأرصدة المستحقة لدى الأطراف المقابلة في السوق.

تعتبر مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر الفردية التي تواجه المجموعة من جراء منح القروض والسلفيات (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) وممارسة الاستثمار في الأوراق المالية وسندات الدين، ولذلك فإن الإدارة تدير تعرضها لمخاطر الائتمان بعناية وحذر. يتولى قسم خاص إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر بطريقة منتظمة.

يعمل المصرف بشكل عام على إدارة مخاطر الائتمان من خلال:

- سياسة واضحة وشاملة لإدارة المخاطر الائتمانية إلى جانب السياسات الائتمانية المعتمدة .
- وضع حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الإدارة ومن ثم ارسالها الى وحدات الأعمال المختلفة
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد وضمان اتخاذ القرارات الائتمانية بعيداً عن أية قرارات فردية.
- معايير واضحة للعملاء /السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعمق يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل و/أو عملية ائتمانية.
- نتائج نظام التصنيف الائتماني (Moody's) في تحديد درجة مخاطر العملاء.
- مراجعة وتحليل لنوعية المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقا لمؤشرات محددة للأداء.
- تقييم ومتابعة مستمرة لأية تركزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- اعتماد مؤشرات الإنذار المبكر وكشف المخاطر المحتملة للمحفظة الائتمانية ومراجعتها دورياً .
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ اجراءات احترازية أو وقائية.
- المراجعة الدورية أو عند الضرورة لكافة التسهيلات المصرفية بشكل إفرادي للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.

أهم الآليات المستخدمة في المصرف لإدارة المخاطر الائتمانية :

١- التسهيلات الائتمانية (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان)

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عن التعثر
- مستوى التعرض الناتج عند التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتكبدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الذي يستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر. كما أنها تحدد الانخفاض الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

٢- تصنيفات مخاطر الائتمان

تماشياً مع المبادئ الرئيسية في إدارة المخاطر الائتمانية (Credit Risk Management Principle) ، فإن توفر نظام تصنيف ائتماني داخلي للعملاء يُعتبر عنصراً أساسياً في عملية قياس المخاطر الائتمانية وتقييم جودة المحفظة الائتمانية وتحديد هيكل مخاطرها الائتمانية .

تم تطبيق نظام التصنيف الائتماني العالمي (Moody's) على مستوى المصرف وبعد إجراء الفحوصات اللازمة على النتائج والمخرجات ، حيث يُساعد هذا النظام المصرف في :

قياس درجات مخاطر العملاء ، وتحسين عملية جمع وتقييم المعلومات الكمية والنوعية التي يمكن الاعتماد عليها في منهجية قياس المخاطر

تجميع وتحليل البيانات المالية التاريخية (Historical) والمتوقعة (Projected) بهدف تحليل الأداء المالي التاريخي والمتوقع والتدفقات النقدية للعملاء ، إلى جانب إجراء عمليات تحليل حساسية (Sensitivity Analysis) بناء على العديد من العوامل والاستراتيجيات المتوقعة

عملية مراقبة الشروط والتعهدات المالية الواردة في اتفاقيات القروض (Loan Covenants)

إجراء تحليل ومقارنات قطاعية للبيانات المالية للعملاء بالشركات المماثلة في نفس القطاع بناء على قاعدة بيانات النظام المتوفرة

يقوم النظام على بعدين (Two Dimensions) الأول : مخاطر العميل (Obligor Risk Rating) والذي يعكس درجة القدرة الائتمانية للعميل بمعزل عن الضمانات المقدمة ، و يتم ربطها بمؤشر احتمالية التعثر (PD%) ، الثاني: مخاطر التسهيل واحتساب (LGD%) / الخسارة عند التعثر و (EAD) التعرض الائتماني عند التعثر ، وذلك باستخدام مجموعة من نماذج (Models) التصنيف والتي تعكس طبيعة وأنشطة عملاء المصرف وكما يلي :

Corporate Rating Model	SMEs Programmed Lending Model	Country Scorecard Model
SMEs Financial Model	Retail Scorecard Model	High Net Worth Individual Model
SMEs Non-Financial Model	Financial Institutions Scorecard Model	Project Finance Model

تترجم مخرجات نظام التصنيف (Moody's) بدرجات مخاطر (Grades) متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرهم الائتمانية ، حيث يبلغ عدد درجات المخاطر ١٠ درجات رئيسية / ٢٠ درجة مع الدرجات الفرعية لنماذج التصنيف المرتبطة بعملاء الشركات ، في حين يبلغ عدد درجات المخاطر لنماذج تصنيف عملاء الأفراد ٨ درجات مخاطر والمؤسسات المالية والدول ٨ درجات

يقوم نظام التصنيف وفيما يخص عملاء الشركات بتقييم جوانب مالية (Financial) وغير مالية (Business) ، وكما يلي :

التقييم المالي : والذي يعتمد على تحليل البيانات المالية للعملاء ، ويشمل :
النسب المالية المرتبطة بالتشغيل (Operations)
النسب المالية المرتبطة بالسيولة (Liquidity)
النسب المالية المرتبطة بهيكل رأس المال (Capital Structure)
النسب المالية المرتبطة بخدمة الدين (Debt Service)
التقييم غير المالي : والذي يعتمد على عوامل نوعية عن العميل ، ويشمل :
مخاطر القطاع الاقتصادي (Industry Risk)
جودة الإدارة (Management Quality)
خبرة وتجربة العميل في نشاطه والتعامل مع البنوك (Company Standing)

في جانب آخر يقوم النظام باستخدام منهجية التقييم بالنقاط (Scorecard) في بعض النماذج التصنيف المستخدمة مثل نماذج التصنيف الخاصة بعملاء الأفراد ، بالمؤسسات المالية ، بالدول والحكومات والتي تتضمن تقييم لعوامل مالية وغير مالية متنوعة تتماشى مع طبيعة كل منهم

تخضع عملية إعداد تصنيف ائتماني Rating Process)) والتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في المصرف لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية ، وتحديث درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية ، وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية محددة مصممة لمختلف القطاعات/ الأطراف المقابلة. يتم إدخال المعلومات الخاصة بالمقترض والقرض التي تم جمعها في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل السنوي، الخاصة بتعرضات الأفراد، والإيرادات، ونوع القطاع الخاص بتعرضات الشركات) في نموذج التقييم، بالإضافة إلى إدخال معطيات البيانات الخارجية في النموذج.

يتم معايرة درجات التقييم الائتماني بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، يعني ذلك أن الاختلاف في احتمال التعثر بين درجتي التقييم ٦ و٨ أعلى من الفرق في احتمال التعثر بين درجتي التقييم ٣ و٥.

يتراوح تصنيف المخاطر للموجودات العاملة من درجة ١ إلى درجة ١٠، حيث ترتبط كل درجة باحتمالية معينة للتعثر. ويتم تقييم العملاء المتعثرين في الدرجات ٦ و٧ و٨ و٩و ١٠ التي تمثل التصنيفات وهي عدم الاستحقاق بموجب إعادة الهيكلة، ودون المستوى القياسي، والمشكوك في تحصيلها، والخسارة، والشطب.

تم تقسيم تصنيفات المخاطر المذكورة ضمن ٨ درجات هي كالتالي:

التصنيف الائتماني الداخلي لارصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	تمتلك المؤسسات المالية المصنفة ١ ، ٢ ، ٣ و ٤ ، قوة مالية جوهرية متفوقة مع امتيازات تجارية ذات قيمة عالية ويمكن الدفاع عنها ، وأساسيات مالية قوية ، وبيئة تشغيل متوقعة ويمكن التنبؤ بها.
	2	
	3	
	4	
	5	تمتلك المؤسسات المالية المصنفة ٥ قوة مالية جوهرية قوية. عادة ، تعتبر مؤسسات ذات امتيازات تجارية قيمة ويمكن الدفاع عنها ، و لديها أساسيات مالية قوية ، وبيئة تشغيل يمكن التنبؤ بها ومستقرة.

2	6	المؤسسات المالية المصنفة ٦ تكون عبارة عن مؤسسات ذات امتيازات تجارية محدودة و تعرض هذه المؤسسات المالية إما على أسس مالية مقبولة في بيئة تشغيلية مستقرة ويمكن التنبؤ بها ، أو على أسس مالية جيدة ضمن نطاق اقل قابلية للتنبؤ به. وبيئة تشغيل مستقرة.
	7	تعتبر المؤسسات الماليةالمصنفة ٧ ذات قوة مالية جوهرية متواضعة ، ويحتمل أن تتطلب بعض الدعم الخارجي في بعض الأحيان. وقد تكون هذه المؤسسات محدودة بواحد أو أكثر من العوامل التالية: امتياز تجاري ضعيف ؛ أساسيات مالية قاصرة في واحد أو أكثر من النواحي ؛ أو بيئة تشغيل غير متوقعة وغير مستقرة.
3	8	وتظهر المؤسسات المالية المصنفة ٨ ان لها قوة مالية متواضعة للغاية ، مع وجود احتمال أكبر للدعم الخارجي الدوري أو الحاجة في نهاية المطاف إلى المساعدة الخارجية. وقد تكون هذه المؤسسات محدودة بواحد أو أكثر من العوامل التالية: امتياز تجاري ضعيف ومحدود ؛ أساسيات مالية قاصرة ماديًا في واحد أو أكثر من النواحي ؛ أو بيئة تشغيل غير متوقعة للغاية أو غير مستقرة.

التصنيف الائتماني الداخلي للشركات الكبرى و المنشأت الصغيرة والمتوسطة

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	تعتبر المنشأت المصنفة ١ من أعلى مستويات الجودة وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	2	تعتبر المنشأت المصنفة ٢ ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة للغاية.
	3	تعتبر المنشأت المصنفة ٣ بأنها من الدرجة المتوسطة العليا وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة.
	4	يتم تصنيف المنشأت المصنفة ٤ بأنها متوسطة الدرجة وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة إلى معتدلة وقد تمتلك خصائص مضاربة معينة.
	5	يتم تقييم المنشأت المصنفة ٥ بأنها مضاربة وتحمل مخاطر ائتمانية معتدلة.
	6	يتم تقييم المنشأت المصنفة ٦ بمخاطر ائتمانية متوسطة الى عالية
2	7	ينظر إلى المنشأت المصنفة ٧ بأنها مضاربة لضعف الأوضاع وتحمل مخاطر ائتمانية عالية للغاية.
	8	تعتبر المنشأت المصنفة ٨ من المضاربات الكبيرة ومن المرجح أن تكون للمفوضين ، مع بعض احتمالية استرداد الموال و / الفائدة.
	9	المنشأت المصنفة ٩ هي الأدنى من حيث التصنيف وعادة ما تكون في حالة افتراضية ، مع عدم وجود احتمال لاسترداد المبلغ أو الفائدة / العائد.
3	10	الخصوم الخاضعة للتنظيم ١٠ في حالة افتراضية ، مع احتمال ضئيل لاسترداد كامل المبلغ أو الفائدة / العائد.

التصنيف الائتماني الداخلي لقطاعات الافراد .

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	A	تعتبر القطاعات المصنفة A من أعلى مستويات الجودة وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	B	تعتبر القطاعات المصنفة بـ B ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة
	C	تعتبر القطاعات المصنفة C بأنها من الدرجة المتوسطة العليا وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة.
2	D	تعتبر القطاعات المصنفة D على أنها مضاربة وتحمل مخاطر ائتمانية معتدلة.
	E	يتم اعتبار القطاعات المصنفة E بأنها تخمين لضعف الوضع وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جدا
3	F	التعهدات المصنفة F هي في حالة تخلف عن السداد ، مع احتمال ضئيل للاستعادة الكاملة للمبلغ الرئيسي أو الفائدة / العائد.

٣- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المجموعة

- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة الائتمان وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

- وتنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.

- يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مدى العمر للأصل.

- ويتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.

- الموجودات المالية المصدرة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس مدى العمر للأصل (المرحلة الثالثة).

- تم أخذ جميع الأدوات المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة بعين الاعتبار في عملية احتساب اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة .

٤-الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

ترى المجموعة أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة أصل معين وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩وكما يلي :

المعايير الكمية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:

- الأداء التشغيلي
- الكفاءة التشغيلية
- خدمة الدين
- تقييم السيولة
- هيكل رأس المال

الأفراد:

بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- نتائج عكسية لحساب/ مقترض حسب بيانات دائرة الائتمان.
- إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.
- حسابات تأخر سدادها بين ٤٠ و٩٠ يوماً.

الخزينة:

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الخزينة الأساسية.
- تغير جوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقترض (قيمة الضمانات والتوقف المؤقت عن السداد ونسبة الدفع إلى الدخل وغير ذلك).

المعايير النوعية:

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:

- التأخر عن السداد
- تآكل رأس المال الصافي
- النشاط الاحتيالي
- إعادة الهيكلة الاجبارية
- خرق التعهدات المالية
- الخلل الجوهري في العمليات

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:

- الإدارة
- النظرة المستقبلية لقطاع العمل
- السلوك المالي
- استقرار الدخل
- مرحلة دور الحياة
- معلومات مدقق الحسابات

- **معايير الدعم:**

إذا تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

٥-تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

يحدد المصرف الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها متعثرة، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- **المعايير الكمية**

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً.

- **المعايير النوعية:**

وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التأخر عن السداد قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- يعتبر المصرف أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل مع عدم رجوع المصرف إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع المصرف التزام الائتمان في حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم المصرف بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد حدوث التعرض أو الانخفاض.
- يقوم المصرف ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق المصرف على اعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني بحيث يؤدي ذلك الى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المصرف طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المجموعة المصرفية.
- يكون المقترض متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة المصرفية لأكثر من ٩٠ يوماً.

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المجموعة، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى المجموعة.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً. وقد تم تحديد هذه الفترة على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

١- المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً

بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

٢- المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر - غير المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للتعرضات الائتمانية، يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٣- المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، ولا تزال منهجية المصرف تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.

٦- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس ١٢ شهرا أو على أساس العمر اعتمادا على ما اذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بأصل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمدت المجموعة أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل أصل، وقد اختبر المصرف الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر.

- احتمالية التعثر (PD) :

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين (PIT) يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المدفوعة مقدماً.

- الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) :

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم المصرف بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

الضمانة	نسبة الاقتطاع من الضمانة
التأمينات النقدية ، كفالة الحكومة ، كفالات بنكية مؤهلة ، كفالات جهات خارجية مؤهلة	%٠
رهن أسهم وسندات مالية	%٢٥
رهن عقارات وأراضي	%٣٠
رهن سيارات	%٥٢
رهن آلات	%٦١

تم استخدام التقديرات التالية لأهم الضمانات في المصرف :

- **التعرض الناتج عند التعثر (EAD) :**

يمثل التعرض الناتج عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص المصرف التعرض الناتج عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى ١٢ شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس المصرف الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القصوى الى التاريخ الذي يحق للبنك المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عند التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق). وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

قامت المجموعة بتطبيق نموذج لتقييم المخاطر منذ عام ٢٠١٤ وهو ما مكّن المصرف من جمع تصنيفات المخاطر التاريخية منذ عام ٢٠١٤ وبناء مصفوفات الانتقال الائتماني الزمنية للسنوات الاربع الماضية.

وقد استطاع المصرف من خلال ذلك استخلاص مؤشر الائتمان باستخدام مصفوفات الانتقال التاريخية. ويرتبط مؤشر الائتمان بعوامل اقتصادية كلية محددة تم تحديدها من الناحية الاحصائية من خلال نماذج الانحدار.

استُخدمت هذه النماذج للتنبؤ بالانتقالات المستقبلية للائتمان باستخدام توقعات موديز البحثية للاقتصاد الكلي في إطار سيناريوهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، أي صعوداً وهبوطاً.

- يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.

- بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على الدفعات التعاقدية المستحق على المقترض على مدى ١٢ شهراً أو على مدى العمر.

- بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتم توقع التعرض الناتج عن التعثر من خلال أخذ الرصيد الحالي المسحوب وإضافة "عوامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالسحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر.

طبق المصرف منهجية تجريبية لحساب الخسارة الناتجة عن التعثر. وبالنسبة لقطاع الشركات، قام المصرف بتطوير اطار عمل الخسارة الناتجة عن التعثر باستخدام البيانات الخاصة لأكثر من ١٠ أعوام.

ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.

- بالنسبة للمنتجات المضمونة ،يستند ذلك في المقام الأول الى نوع الضمانات وقيم الضمانات المتوقعة ،والخصومات التاريخية لقيم السوق/القيم الدفترية بسبب المبيعات الجبرية ،والفترة حتى استعادة الملكية ،وتكلفة الاسترداد الملحوظة.

- بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.

- كما تندرج كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر.

- لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعة خلال السنة.

٧- **أهمية معايير تصنيف المراحل.**

- يتم تحديد المرحلة بناء على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للتعرضات منذ الاعتراف المبدئي.

- التعرضات في المرحلة الثالثة هي التعرضات الائتمانية التي يملك المصرف أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناء على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.

- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناء على تقييم التغير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.

- تأخر السداد لأكثر من ٤٠ يوماً وهي أقصى مدة مسموح بها

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثانية) المعايير التالية:

*** للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات**

- تأخر السداد لأكثر من ٤٠ يوماً وهي أقصى مدة مسموح بها خلال عام ٢٠٢٠

- كشف حساب لمدة تزيد عن ٣٠ يوم

- انخفاض درجة المخاطر بمقدار ٧ درجات فرعية من مقياس مكون من ٢٠ درجة

- درجة مخاطر العميل (٧، ٨، ٩)

- تصنيفه تحت المراقبة، الهيكلة، الجدولة

*** للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة**

- تأخر السداد لأكثر من ٤٠ يوماً وهي أقصى مدة مسموح بها خلال عام ٢٠٢٠

- كشف حساب لمدة تزيد عن ٣٠ يوم

- تصنيفه تحت المراقبة، الهيكلة، الجدولة

- درجة مخاطر العميل تبلغ D ، E ، F مرتبطة بعدد أيام المستحقات (تزيد عن ٤٠ يوم)

* **للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية**

- درجة المخاطر الحالية تبلغ ٦ أو ٧

* **للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل**

- درجة المخاطر الحالية تبلغ من CCC إلى C

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثالثة) المعايير التالية:

* **للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات**

- تأخر السداد لأكثر من ٩٠ يوماً

- درجة مخاطر العميل تبلغ ١٠

- الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة

- تصنيفه ديون غير عاملة

* **للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة**

- تأخر السداد لأكثر من ٩٠ يوماً

- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلة ، الجدولة

- درجة مخاطر العميل تبلغ F مرتبطة بمستحقات تزيد عن ٩٠ يوم

* **للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية**

- درجة المخاطر الحالية تبلغ ٨

* **للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل**

- درجة المخاطر الحالية تبلغ من D

٨- استخدام المعلومات المستقبلية

يقوم المصرف باستخدام النظرة المستقبلية في كل من تقييمه لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وقياسه للخسارة الائتمانية المتوقعة. تماشياً مع مبدأ النظرة المستقبلية (Forward Looking) وأثر دورة الأعمال والاقتصاد على تعثر العملاء ، فقد تم إجراء تحليل للعوامل والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة، حيث تم تحديد وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (Upside and downside).

قام المصرف بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل المعلومات التاريخية، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة) ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسائر في محافظ مختلفة من الموجودات المالية استناداً إلى تحليل المعلومات التاريخية على مدى السنوات الخمس الماضية.

٩- تحليل الحساسية

قامت المجموعة بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات المالية الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات المالية في عملية حساب الخسارة.

أهم الافتراضات الجوهرية التي تؤثر على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بمحفظة الائتمان للأفراد والشركات هي على النحو التالي:

- أسعار الفائدة

- البطالة

- التضخم

١٠- حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية رقم ٩

- **مجلس الإدارة :**

١- الموافقة على وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها .

٢- الموافقة على السياسات والفرضيات و النماذج المستخدمة والخاصة بتطبيق المعيار.

٣-
الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر على نموذج الأعمال ، استراتيجية المجموعة ، ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية ، وأنظمة التصنيف الائتمانية ، والية التسعير و الضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار .

٤- ضمان قيام المصرف بادارة مخاطرة الائتمانية ضمن افضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعّالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديد واضح لحجم التحوطات / المخصصات اللازمة بناء على نموذج الأعمال المعمول به في المصرف .

- **لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة :**

١- التوصية لمجلس الإدارة على وثيقة وخطة تطبيق المعيار .

٢- الإشراف والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية في المصرف باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المعيار .

٣- الاطلاع على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة .

٤- التوصية للمجلس بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات .

- **لجنة التدقيق :**

١- مراجعة كافة التعديلات على العملية الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار للتأكد من تماشيها لمتطلبات المعيار.

٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.

٣- التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف

- **لجنة إدارة المخاطر الداخلية :**

١- الاطلاع والموافقة على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات وتوصيات لجنة تطبيق معيار ٩ .

٢- رفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة .

٣- التوصية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات المعدلة .

- **إدارة المخاطر:**

١- إعداد وتحديث وثيقة إطار عمل تطبيق المعيار

٢- إعداد نماذج والمنهجيات المستخدمة لتصنيف المراحل واحتساب الخسائر المتوقعة وبما يتماشى مع متطلبات المعيار .

٣- المساعدة في تحديد متطلبات المعيار الواجب توفرها بالمصرف وحسب تحليل الفجوة .

٤- المساعدة في مراجعة منهجيات ومعايير نماذج الأعمال المقترحة والمستخدمة .

٥- تقييم تأثير تطبيق المعيار على نسبة كفاية رأس المال .

- **الإدارة المالية :**

١- إعداد نماذج الأعمال وسياسة و إجراءات التصنيف والقياس للأدوات المالية حسب المعيار.

٢- تصنيف و قياس الأصول المالية

٣- عكس نتائج احتساب الخسائر المتوقعة على بيانات المصرف

- **إدارة الائتمان:**

١- تصنيف ومراجعة المراحل لكل حساب واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابله

٢- تحديث بيانات العميل لتتناسب مع تصنيف المراحل واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣- إصدار التقارير اللازمة بالنتائج

- **ادارة التدقيق الداخلي :**

١- مراجعة وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها لضمان الامتثال لمتطلبات المعيار .

٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.

٣- التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف .

(٢٨) بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الاعتمادات والقبولات	٤٠٨,٢٧٩,٩١٢	-	٤٠٨,٢٧٩,٩١٢
السقوف غير المستغلة	٨٧٧,٤١٦	٧,٥٩٣,٩٧٣	٨,٤٧١,٣٩٠
الكفالات	٢١٧,٧٢١,٣١٧	٥٩,٤٣٤,٧٦١	٢٧٧,١٥٦,٠٧٨
	٦٢٦,٨٧٨,٦٤٥	٦٧,٠٢٨,٧٣٤	٦٩٣,٩٠٧,٣٧٩

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ (مدققة)	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الاعتمادات والقبولات	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥	-	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥
السقوف غير المستغلة	١,٢٨٩,١٩٢	-	٥,٠٦١,٠١١
الكفالات	٦٨,٩٩٣,٤٥٢	٦,٨١٥,٥٠٩	٧٥,٨٠٨,٩٦٠
	٤٤٣,٩٦٣,٢٦٩	١٠,٥٨٧,٣٢٨	٤٥٤,٥٥٠,٥٩٦

(٢٩) إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي تم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.

أصدر البنك المركزي العراقي في جلساته المنعقدة بتاريخ ٢٧ و٢٨ أيلول ٢٠١٠ قرار بزيادة رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من ١٠٠ إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٣.

حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠٢٠ بالبدء بتطبيق تعليمات بازل III بدلا من تعليمات بازل I .

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ١٢,٥٪ حسب تعليمات البنك المركزي العراقي (٨٪ حسب لجنة بازل الدولية).

يقوم المصرف بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يقم المصرف بأية تعديلات أخرى على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

وصف لما يتم اعتباره رأس مال

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي لمعيار بازل III ، يتكون رأس المال التنظيمي مما يلي :

الشريحة الأولى (Tier 1) : والذي يهدف إلى ضمان استمرارية عمل البنك ، والذي يتكون من :

حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier 1) ، والذي يتضمن بشكل رئيسي : (رأس المال المدفوع ، الأرباح (الخسائر) المدورة غير المزعة المتحققة من السنوات السابقة ، الارباح السنوية (الفترة التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف ، الاحتياطيات القانونية والاختيارية ، صافي بنود الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (CET1) ، حيث يطرح منه بشكل رئيسي (خسائر الفترة / السنوية ، الشهرة والموجودات غير الملموسة ،الموجودات الضريبية المؤجلة ، أسهم الخزينة ، النقص في المخصصات المطلوبة ، العجز في حساب مكافأة نهاية الخدمة .

رأس المال الإضافي (Additional Tier 1) والذي يتضمن بشكل رئيسي : (الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (AT1) .

الشريحة الثانية والذي يُستخدم لتدعيم رأس المال الاساسي (المستمر و الاضافي) والذي يتكون من : (القروض المساندة ، المخصص العام للقروض و التسهيلات الائتمانية المنتظمة بحد اقصى ١,٢٥% من اجمالي الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياريس وتتمثل في المخصصات المكونة للتعرضات المدرجة في المرحلة الاولى و الثانية عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩ .

- **متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال**

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للأسلوب البسيط (الطريقة المعيارية) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي المستندة لمقررات لجنة بازل، و فيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع الفترة السابقة:

فيما يلي نسب كفاية رأس المال:

	٣١ آذار ٢٠٢١ (غير مدققة)	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠(مدققة)
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
بنود رأس المال الاساسي		
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات	٥,٤٣٤,٦٠٩	٥,٤٦٩,٠٨٤
الأرباح المدورة غير الموزعة (الفائض المحتجز - المتراكم)	٥٧,٣٢٣,٧٦٧	٣٣,١١٨,٧٧٣
الارباح السنوية التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف	-	١١,٧١٤,٣٣٨
صافي الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)	(٦٢٦,٤٨٣)	(٢,٠١٢,٣٢٤)
يطرح منه		
الأصول غير الملموسة	٣,٢٦٠,٦٦٢	٣,٢٨٦,٣٤٢
صافي الخسائر الدفترية (خسائر متراكمة عن سنوات سابقة)	-	-
مجموع رأس المال الأساسي	**٣٢٩,٣٥٢,٨١١**	**٢٩٥,٠٠٣,٥٣٠**
بنود رأس المال الاضافي		
اجمالي المخصص العام والمحتسب ضمن المرحلة الأولى والثانية نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩	١٣,٥٨٧,٦٤٩	٩,٥٣٧,٠٠١
الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به (١,٢٥٪)	١٠,٣٠٥,٧٨٩	٨,٢٧٩,٢٨٣
اجمالي رأس المال المساند (الشريحة الثانية)	١٠,٣٠٥,٧٨٩	٨,٢٧٩,٢٨٣
مجموع رأس المال التنظيمي	**٣٣٩,٦٥٨,٦٠٠**	**٣٠٣,٢٨٢,٨١٢**
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**١,٢٠٠,٠٦١,١١٩**	**٩٨١,١٠٥,٥٤٠**
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (٪)	%٢٨,٣٠	%٣٠,٩١
نسبة رأس المال الأساسي (٪)	%٢٧,٤٤	%٣٠,٠٧

(٣٠) الاستحواذ على أعمال فروع بنك عودة في العراق

قام المصرف قبيل منتصف شهر أيلول من سنة ٢٠٢٠ بالتوقيع على اتفاقية "خطاب نوايا" غير ملزمة وحصرية، للاستحواذ على الأعمال المصرفية لفروع بنك عودة اللبناني في العراق وشراء موجوداته ومطلوباته. وفي نهاية كانون الأول ٢٠٢٠ ، قام البنك بتوقيع اتفاقية شراء ونقل الأعمال، حيث تم استكمال كافة المتطلبات و الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية لاستكمال الاستحواذ بتاريخ ١١ آذار ٢٠٢١ .

الجدول أدناه يبين ملخص صافي القيمة العادلة للأصول و المطلوبات المستحوذ عليها كما في نهاية عمل يوم ١١ آذار ٢٠٢١ :

الموجودات	١١ آذار ٢٠٢١
	بالاف الدنانير
نقد وأرصدة لدى البنوك و البنوك المركزية	٧١,٧٦٣,٢٤٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	٦١,٤٩٣,٩٨٥
ممتلكات ومعدات، صافي	١٠,٨٧١,٤٤٧
موجودات أخرى	١٥٣,٨١١,٩٤٠
مجموع الموجودات	**٢٩٧,٩٤٠,٦٢٢**
المطلوبات وحقوق الملكية	
المطلوبات	
ودائع عملاء	١٢٨,٦٠٠,٢٨٣
تأمينات نقدية	٩١,٩٣٤,١٠٦
مطلوبات أخرى	١٤,٠٦٩,٥٥٦
مجموع المطلوبات	**٢٣٤,٦٠٣,٩٤٥**
صافي القيمة العادلة للأعمال المستحوذ عليها بتاريخ الاستحواذ	**٦٣,٣٣٦,٦٧٧**
سعر الشراء المدفوع مقابل عملية الاستحواذ	**٣٨,٥٨٧,٨٠٠**
ناتج عملية الاستحواذ	**٢٤,٧٤٨,٨٧٧**

دراسة توزيع سعر الشراء

ان النتائج الظاهرة أعلاه أولية وسيتم تحديثها عند الانتهاء من دراسة توزيع سعر الشراء لعملية الاستحواذ حيث وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "اندماج الأعمال" فان لدى المجموعة مدة تصل الى ١٢ شهر من تاريخ الاستحواذ لأستكمال تحديد القيمة العادلة و الانتهاء من دراسة توزيع سعر الشراء.

أسس التقييم لعملية الاستحواذ

١- تم تقييم الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية لتلك الموجودات بتاريخ الاستحواذ .

٢- تم تقييم مشاركة مصرف عوده اللبناني في الشركة العراقية لضمان الودائع بالقيمة الاسمية لتلك الاسهم ، تم نقل ملكية الاسهم المذكورة الى المصرف الاهلي العراقي بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٧ .

ايضاحات :

١- بلغ اجمالي قيمة الصفقة (٣٢,٥٠٠,٠٠٠) دولار امريكي حيث تم خصم الرصيد المحجوز لدى البنك المركزي العراقي مقابل قضايا على مصرف عوده اللبناني بمبلغ (٦,٠٣٠,٨٢٣) دولار امريكي من اجمالي قيمة الصفقة .

٢- تم أستثناء الموجودات الغير ملموسة لمصرف عوده اللبناني من الناتج الكلي لعملية الاستحواذ حيث بلغت القيمة الدفترية للموجودات الغير ملموسة مبلغ (٣٢٧,٢٧٥) دولار امريكي .

٣-تمثل الارصدة المحتجزة مبلغ (١٠٠) مليون دولار امريكي مايعادله بالدينار العراقي (١٤٦) مليار دينار تمثل ارصده مقيدة وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم ١٧٥٢٣/٢/٩ والمؤرخ في ٢٠٢٠/١١/٢٦ سيتم اطفاء هذه الارصدة خلال ١٠ سنوات وبشكل سنوي على ان لايتعدى المخصص السنوي قيمة الارباح السنوية للمصرف ، علما بانه تلك الارصدة قد تم تخفيضها بصافي ناتج عملية الاستحواذ والبالغ (٢٤,٧٤٨,٨٧٧) الف دينار عراقي .

٤- فيما يتعلق بمخصصات الضريبة المرتبطة بأعمال مصرف عوده اللبناني قبل تاريخ الاستحواذ ، فقد تم استثنائها والاصول المقابله لها من ناتج عملية الاستحواذ .

(٣١) التركزات الائتمانية

بلغت التركزات الائتمانية لأحد زبائن المصرف نسبة (١٧%) من راس المال والاحتياطيات السليمة حيث تم استحصال موافقة البنك المركزي العراقي على طلب المصرف زيادة الانكشاف الائتماني للعميل حسب كتابهم بالعدد ١٣٣٧٩/٢/٩ والمؤرخ في ٢٠١٩/٦/٣، وبلغت التركزات الائتمانية لزبون آخر والمحول من مصرف عوده سابقا نسبة (١٦%) من راس المال والاحتياطيات السليمة حيث تم مخاطبة البنك المركزي العراقي للموافقة على طلب زيادة الانكشاف الائتماني للعميل وحسب كتابنا بالعدد ٥٢/٢ والمؤرخ في ٢٠٢١/٤/٢٧ .

(٣٢) القضايا المقامة على المصرف

كما في ٣١ آذار ٢٠٢١ يوجد قضايا مقامة على المصرف الأهلي العراقي بقيمة (٢,١١٤,٩٠٤) دولار بما يعادل(٣,٠٨٧,٧٥٩) ألف دينار عراقي و في نظر الإدارة و المستشار القانوني لا يوجد حاجة لاخذ مخصص مقابل تلك القضايا نظرا لان موقف المصرف فيها متوسط (صفر دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠).

(٣٣) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لنهاية الفترة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٢١ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية لعام ٢٠٢٠ وأرقام القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لنهاية الفترة المنتهية في ٣١ آذار ٢٠٢٠ ولم ينتج عن اعادة التبويب اي اثر على الارباح وحقوق الملكية لعام ٢٠٢٠.